مساهمة قطاع الألبسة، والمنسوجات، والجلود الأردني في الاقتصاد الوطني

موجز بحثي

حزيران ٢٠٢٣

غرفة صناعة الأردن

Jordan Chamber of Industry

International Labour Organization

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

Creating Markets, Creating Opportunities

BetterWork

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية و مؤسسة التمويل الدولية 2023
الطبعة الأولى، 2023

هذا عمل مفتوح يتاح الوصول إليه ويوزع بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/). ويمكن للمستخدمين إعادة استعمال العمل الأصلي ومشاركته وتعديله والبناء عليه، حسب التفاصيل الواردة في الترخيص. ويجب ذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي. ولا يُسمح باستخدام شعار منظمة العمل الدولية فيما يتصل بعمل المستخدمين.

النسب - ثريا الريس (كلية لندن للاقتصاد) وسانتا كروز باناكلوش (المفوضية الأوروبية، مركز الأبحاث المشترك)، موجز بحثي: مساهمة قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الاردني في الاقتصاد الوطني، جنيف، مكتب العمل الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، 2023.

الترجمات - في حال ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نصّ إخلاء المسؤولية الوارد أدناه إلى النسب، على النحو التالي: «هذه ترجمة ليست صادرة عن منظمة العمل الدولية أو مؤسسة التمويل الدولية، ولا يجوز اعتبارها ترجمة رسمية. لا تقع مسؤولية محتوى ودقة هذه الترجمة على منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية.»

التعديلات - في حال تعديل هذا العمل، يجب إضافة نصّ إخلاء المسؤولية الوارد أدناه إلى النسب، على النحو التالي: هذا العمل هو تعديل للعمل الأصلي الصادر عن منظمة العمل الدولية و ومؤسسة التمويل الدولية. والآراء ووجهات النظر المعرب عنها في العمل المعدّل هي مسؤولية المؤلف أو المؤلفين وحدهم ولا تمثل مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية و ومؤسسة التمويل الدولية.

لا يشمل ترخيص المشاع الإبداعي ما يتضمنه هذا المنشور من مواد حقوق المؤلف غير الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وإذا كانت المادة منسوبة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدمها مسؤول وحده عن الحصول على موافقة صاحب الحق على استخدامها.

يُحال أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص وتتعذر تسويته ودياً إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). وتلتزم الأطراف بأي قرار تحكيمي يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي في هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على العنوان Geneva 22, Switzerland 1211 أو عن طريق البريد الإلكتروني: rights@ilo.org.

DOI: 10.54394/OSIK8146

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعرب عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns

---

طبع في الأردن

مساهمة قطاع الألبسة، والمنسوجات، والجلود الأردني في الاقتصاد الوطني*

لطالما كانت صناعة الملابس والمنسوجات والجلود في الأردن واحدة من قطاعات التصدير الرائدة في البلاد بما تملكه تاريخيا من القدرة على الصمود وتحقيق النمو المتسق. واعترافا بأهمية هذا القطاع، فقد تم اعتماده بين القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة الأردنية مؤخرا. ويقدم موجز السياسات الحالي نبذة عن مساهمة القطاع في الاقتصاد الأردني، ويسلط الضوء على مواطن القوة والتحديات التي تواجه القطاع، وانعكاسات ذلك على سياسات التوظيف والاقتصاد. ويركز التحليل على عدة جوانب رئيسية في القطاع، بما في ذلك القيمة المحلية المضافة التي يساهم بها القطاع في الاقتصاد الوطني، والروابط الاقتصادية المتبادلة (التشابكية) مع القطاعات الأخرى، ودوره المباشر وغير المباشر على صعيد التوظيف وخلق فرص العمل.

* هذا التقرير الموجز من تأليف ثريا الريس (كلية لندن للاقتصاد)، وسانتاكروز بانالوتشي (المفوضية الأوروبية، معهد البحوث المشتركة). ولا تعبر المعلومات ووجهات النظر التي يوردها المؤلفان عن الموقف الرسمي للكلية أو المفوضية بالضرورة.

يأتي هذا الموجز البحثي في إطار التعاون القائم بين برنامج عمل أفضل – الأردن، وغرفة صناعة الأردن، والدعم الذي يقدمه البرنامج لها من أجل تعزيز تنافسية قطاع الألبسة، ونتوجه بالشكر إلى الغرفة على مساهمتها في هذه الدراسة.

جدول المحتويات

١. مقدمة **٢**

٢. المنهجية والبيانات **٥**

٣. القيمة المحلية المضافة **٦**

٤. الروابط الاقتصادية المتبادلة (التشابكية) **١٠**

٥. خلاصة واستنتاجات **١٢**

المراجع **١٣**

الملحق رقم ١: البيانات والمنهجية **١٤**

قائمة الرسوم التوضيحية

الشكل ١: الإنتاج القائم (الناتج)، قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود موزعا حسب النشاط الفرعي، ٢٠١٧-٢٠٢٠ ..... ٣

الشكل ٢: صادرات الأردن من السلع (٢٠١٢-٢٠٢٠) ٣

الشكل ٣: التوظيف في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود موزعة حسب حجم المنشأة وجنسية العمال ٤

الشكل ٤: القيمة المحلية المضافة كنسبة من إجمالي الإنتاج القائم، قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود ٢٠١٨ ..... ٦

الشكل ٥: إجمالي الإنتاج القائم (الناتج)، قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود ٢٠١٨، بمليارات الدولارات ٩

الشكل ٦: قطاع الألبسة، والمنسوجات، والجلود: التوظيف غير المباشر، ٢٠١٨ ..... ١٠

قائمة الجداول

الجدول ١: القيمة المحلية المضافة لقطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن، ٢٠١٨ ..... ٩

الجدول ٢: التوظيف في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود، ٢٠١٨ ..... ١١

١. مقدمة

لطالما كان قطاع الألبسة، والمنسوجات، والجلود [٢] في طليعة القطاعات التصديرية الأردنية لما يمتع به من قدرة على الصمود وتحقيق النمو المتسق عبر تاريخه. ويتكون القطاع من عدد من الأنشطة الصناعية التحويلية (انظر **صندوق المعلومات رقم ١**)، وتشكل صناعة الألبسة أكبر نشاط في هذا القطاع (انظر **الشكل رقم ١** على **الصفحة ٣**). وتوسع نشاط قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن بشكل مضطرد منذ عام ١٩٩٦ بالتزامن مع إبرام سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ودخولها حيز التنفيذ، مُنحت الصناعة الأردنية بموجبها معاملة تفضيلية على صعيد النفاذ إلى الأسواق الأمريكية [٣]. وتضاعف حجم صادرات القطاع خلال العقد الماضي، حيث وصلت قيمتها إلى نحو ٢,٢٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ١,١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢ (انظر **الشكل ٢، ص٣**) [٤]. ويفوق معدل نمو هذا القطاع نمو حجم الصادرات الكلي في الأردن والذي بلغ بدوره حوالي ٧٠٪ خلال الفترة نفسها، ويُعزى نمو حجم الصادرات الكلي إلى ارتفاع أسعار منتجات الفوسفات عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢ (**الشكل ٢، ص. ٣**) [٥]. ووفقا لأحدث الإحصاءات الرسمية، فيشكل قطاع الألبسة، والمنسوجات، والجلود نحو ٧,٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية [٦] في الأردن، و١٩,٨ في المئة من إجمالي حجم صادرات البلد [٧].

(صندوق المعلومات ١): قطاعات الصناعات الفرعية قي صناعة الألبسة، والمنسوجات، والمنتجات الجلدية

صناعة الملبوسات: يشمل صناعة الملابس الجاهزة أو المصنوعة حسب المقاس، ابتداء من مصنعي الملابس من الصناعات الكبيرة وانتهاء بورش صنع الملابس المستقلة، ومصممي الأزياء.

صناعة المنسوجات: تتضمن صناعة الألياف النسيجية، والخيوط/الغزل، والأقمشة الطبيعية (كالقطن، والصوف، والحرير) والاصطناعية (كالبوليستر، والنايلون)، ومعالجتها، وتوزيعها. كما يشمل صناعة السجاد والبسط، والحبال الغليظة، والحبال، والخيوط المجدولة، والشباك.

صناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة: يشمل هذا الجزء صناعة الأحذية، وحقائب الأمتعة، وحقائب اليد، كما يشمل تهيئة الجلود ودباغتها، وتهيئة الفراء وصباغته

وإقراراً بمدى أهمية قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود، حرصت الحكومة الأردنية من خلال رؤيتها للتحديث الاقتصادي على منحه الأولوية رفقة قطاعات اقتصادية أخرى. ووفقا لتلك الرؤية، بإمكان القطاع أن يزيد من حجم صادراته بنحو ٣ أو ٤ أضعاف على مدار العقد القادم، والمساهمة في استحداث أكثر من مئة ألف وظيفة للأردنيين. وبغية تحقيق ذلك الهدف، حددت رؤية التحديث الاقتصادي عددا من الأولويات الاستراتيجية لهذا القطاع بما في ذلك التركيز على تطوير صنع الأقمشة (التكامل العمودي)، وتوحيد (تبسيط) القوانين والأنظمة القطاعية، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة بهدف تعزيز النمو في جميع المؤسسات والمشروعات الصغيرة.

٢ يتم تعريف هذا القطاع على أنه يشمل أنشطة صنع الألبسة، والمنسوجات، والجلود المدرجة ضمن الرموز ١٣، و١٤، و١٥ من رموز التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح ٤).

٣ آزمه (٢٠١٤).

٤ دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات التجارة الخارجية. تندرج صادرات قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود ضمن بنود الفصول من ٥٠-٦٥ في تصنيف النظام المنسق (HS)

٥ دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

٦ دائرة الإحصاءات العامة، مسح الصناعة ٢٠٢٠

٧ دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات التجارة الخارجية. تندرج صادرات قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود ضمن بنود الفصول من ٥٠-٦٥ في تصنيف النظام المنسق (HS). ويشير هذا الرقم إلى صادرات عام ٢٠٢٢.

الشكل ١: الإنتاج القائم (الناتج)، قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود موزعا حسب النشاط الفرعي، ٢٠١٧-٢٠٢٠

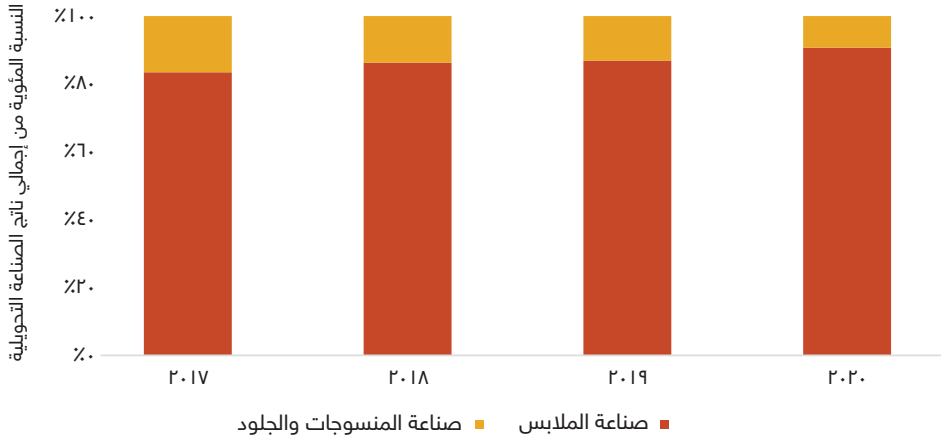

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الصناعة (٢٠١٧-٢٠٢٠).

الشكل ٢: صادرات الأردن من السلع (٢٠١٢-٢٠٢٠)

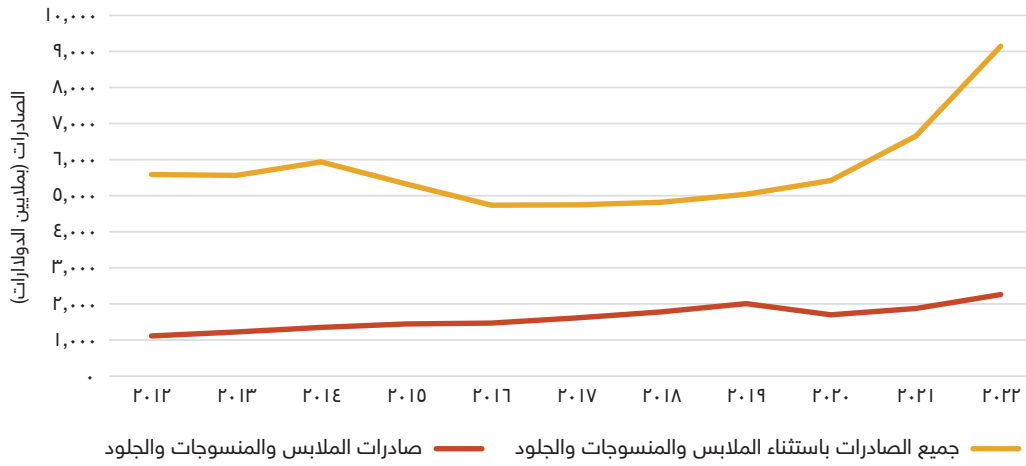

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات التجارة الخارجية (قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود = البنود المدرجة ضمن الفصول ٥٠-٦٥ من النظام المنسق HS

وتنبع أهمية قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود من كونه أحد القطاعات كثيفة الاعتماد على العمالة، ويخلق عددا لا يُستهان به من فرص العمل في هذا السياق. ويتم جمع إحصاءات التوظيف في هذا القطاع بشكل متقطع حيث تعود أحدث الإحصاءات المتعلقة به إلى عام ٢٠١٨ فقط. وتُظهر الأرقام أن القطاع يوظف نحو ٨٩,٩٠٠ عامل وعاملة يمثلون حوالي ٣٩ في المئة من مجموع الأيدي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الأردن [٨]، ونحو ٤ في المئة من مجموع الأيدي العاملة في القطاع الخاص ككل [٩]. كما تتوفر أرقام وإحصاءات حديثة بشأن قطاع الألبسة المعدة للتصدير على وجه التحديد، حيث تُظهر أرقام عام ٢٠٢٢ أن مصانع الألبسة المعدة للتصدير قد وظفت ٧٧٨٠٠ عاملا وعاملة يشكل العمال المهاجرون ثلاثة أرباع [١٠] هذا العدد تقريبا. وعلى شاكلة القطاعات المشابهة في بلدان أخرى، تشكل العاملات حوالي ٧٥٪ من إجمالي [١١] عدد الأيدي العاملة في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن. وتوظف المنشآت

٨ دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المنشآت الاقتصادية ٢٠١٨.
٩ حسابات المؤلفيْن بناء على تعداد المنشآت الاقتصادية الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٨. بيانات مسح عام ٢٠١٨ للتوظيف في القطاع العام، ومنصة قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.
١٠ برنامج عمل أفضل (٢٠٢٣)
١١ برنامج عمل أفضل (٢٠٢٣)

(المصانع) الكبيرة الغالبية العظمى من العمال في هذا القطاع بينما توظف المنشآت الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة مجتمعة نحو ٨,٦ في المئة من مجموع الأيدي العاملة في القطاع (انظر **الشكل ٣**) [١٢]. وفي الوقت الذي تشكل فيه العمالة المهاجرة غالبية الأيدي العاملة في المصانع الكبيرة، يشكل الأردنيون الغالبية العظمى من العمالة في المنشآت الصغرى، والصغيرة والمتوسطة (انظر **الشكل ٣**).

الشكل ٣: التوظيف في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود موزعة حسب حجم المنشأة وجنسية العمال [١٣]

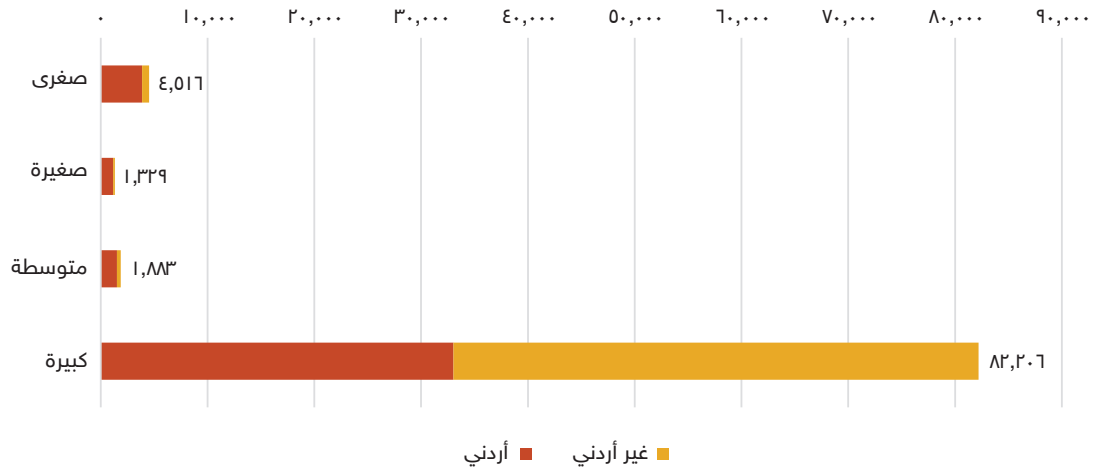

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المنشآت الاقتصادية ٢٠١٨.

يقدم هذا الموجز نبذة عن مساهمة قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الأردني في حجم الاقتصاد الوطني ككل، ويسلط الضوء على أبرز مواطن القوة والتحديات التي تواجه القطاع، وانعكاسات ذلك على الاقتصاد وسياسات التوظيف وتوفير فرص العمل في البلد. ويركز التحليل على عدد من المجالات الرئيسية في القطاع لا سيما القيمة المحلية المضافة (DVA) وعلاقاته (التشابكية) المتبادلة مع قطاعات اقتصادية أخرى في الأردن، ودوره في خلق فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر. وفيما يلي أبرز نتائج هذا التحليل:

- وصلت القيمة المحلية المضافة لقطاع الألبسة والمنسوجات والجلود إلى ٤١,٧ في المئة من الإنتاج القائم في عام ٢٠١٨ حيث لا تتوفر إحصاءات وأرقام محدثة بعد ذلك العام. وتُعتبر تلك المساهمة مرتفعة نسبيا قياسا بالبلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل أيضا التي لديها قطاعات الألبسة ومنسوجات موجهة نحو التصدير. كما تُعد القيمة المحلية المضافة لهذا القطاع مرتفعة قياسا بالصناعات التحويلية الأخرى في الأردن، لا سيما وأن القطاع نجح على ما يبدو في الجمع بين ارتفاع قيمته المضافة محليا، وتسجيل معدل نمو مرتفع في الصادرات[١٤]، بما يوحي بأن القطاع تمكن من أن يقدم مساهمة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي مع الحفاظ على قدرته التنافسية عالميا.

١٢ دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المنشآت الاقتصادية ٢٠١٨.

١٣ تُعرف المؤسسات الصغرى (المتناهية الصغر) على أنها المنشآت التي توظف أقل من ٥ عمال، بينما تعرف المؤسسات الصغرى على أنها المنشآت التي توظف ما بين ٥، و١٩ عاملا، وتُعرف المؤسسات المتوسطة على أنها المنشآت التي توظف ما بين ١٩، و٩٩ عاملا، وتُعرف المؤسسات الكبرى على أنها المؤسسات التي توظف ١٠٠ عامل فأكثر.

١٤ تتوفر أحدث الأرقام والإحصاءات من خلال قاعدة بيانات نظام التجارة المتكامل التابع للبنك الدولي، والتي تُظهر أن صادرات الأردن من المنسوجات والألبسة قد حققت نموا بنحو ٩٨,٦٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وهو معدل نمو فاق نظيره العالمي للفترة نفسها، حيث بلغ معدل النمو العالمي ٢٢,٣٪ خلال تلك الفترة.

- ويُقدر أن العائدات على رأس المال تشكل أكثر من نصف القيمة المحلية المضافة التي يقدمها القطاع، بينما تشكل المدفوعات للعمالة نحو ٤٠ في المئة من القيمة القطاعية المضافة، مع استحقاق نحو ٥ في المئة من القيمة المحلية المضافة للحكومة الأردنية على شكل إيرادات، وضرائب شركات، وضرائب على الإنتاج. كما يُلاحظ أن ثلث المدفوعات لقطاع العمالة يتم تحويلها من طرف العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأم.

- في عام ٢٠١٨ الذي شهد صدور آخر الإحصاءات المحدثة، أنفق قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن ما مجموعه ٤٢٩,٥ مليون دولار على مدخلات الإنتاج الوسيطة المحلية مقارنة بإنفاق نحو ٦٠٣,١ مليون دولار على المدخلات الوسيطة المستوردة. وتأتي أهم مصادر المدخلات الوسيطة محليا من قطاعات العقار، والنقل، والآلات، والمعدات، وقطاع صناعة الأثاث [١٥].

- وفقا لأحدث الإحصاءات المتوفرة، والتي تتوقف عند العام ٢٠١٨، ساهمت أنشطة قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الأردني باستحداث حوالي ١٢٤٠٠ وظيفة بشكل غير مباشر في الاقتصاد الوطني. وبعبارة أخرى، تساهم كل سبع فرص عمل يوفرها القطاع مباشرة بخلق فرصة عمل واحدة في قطاع آخر بشكل غير مباشر. ويتركز أكثر من نصف تلك الوظائف في قطاع الخدمات الإدارية والخدمات المسانِدة، والذي يتكون من أنشطة من قبيل خدمات دعم الصناعات ومساندتها، وصيانة المباني، والتنظيف، وتوفير خدمات الأمن والحماية عن طريق مؤسسات خاصة، واستئجار والتأجير التمويلي للمكائن، والآلات، والمعدات.

٢. المنهجية والبيانات

ويعتمد التحليل الوارد في الموجز الحالي نهجا قائما على مقارنة المدخلات بالمخرجات من أجل حساب القيمة المحلية المضافة، والعلاقات (التشابكية) المتبادلة عبر القطاعات المختلفة وداخل القطاع الواحد، ودوره في خلق فرص عمل غير مباشرة. ويرد في المرفق رقم ١ تفصيلا لتلك المنهجية المعتمدة.

واستُخدمت مصادر مختلفة للبيانات التي يتناولها التحليل الحالي، لا سيما جداول المدخلات والمخرجات (مصفوفة المدخلات والمخرجات) المحلية، وبيانات الأيدي العاملة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، وجداول المدخلات والمخرجات الوطنية المنسقة الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنصة قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، وبيانات المسوحات التي يجريها برنامج عمل أفضل – الأردن. كما ترد تفاصيل مصادر البيانات المستخدمة في المرفق رقم ١. وحتى تاريخ اعداد التقرير الحالي، اقتصرت تغطية دائرة الإحصاءات العامة لسلسلة بيانات جداول المدخلات والمخرجات على الفترة الزمنية ٢٠١٦-٢٠١٨. وعليه، فيقتصر التحليل الوارد هنا على تلك الفترة الزمنية تحديدا.

١٥ يُطلق على هذا القطاع اسم «صنع المنتجات الأخرى» وفق التصنيف الصناعي الأردني. ويُدرج ذلك في الأقسام (الرموز) ٢٦-٣٣ من التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) التنقيح ٤. ويشير هذا القطاع في السياق الأردني تحديدا إلى صنع المنتجات الإلكترونية، وتنصيب الآلات والمعدات وإصلاحها وصنعها، وصناعة الأثاث.

٣. القيمة المحلية المضافة

تُعد القيمة المحلية المضافة أحد أساليب قياس القيمة الاقتصادية المتحققة داخل حدود البلد جراء عمليات إنتاج السلع والخدمات. وتُحسب على أساس أنها حاصل الفرق بين مجموع قيمة الإنتاج الاقتصادي القائم، وقيمة المدخلات الوسيطة المستخدمة فيه. وبعبارة أخرى، تشمل القيمة المحلية المضافة قسما من الناتج الاقتصادي النهائي الذي تولده عوامل الإنتاج المحلية من قبيل العمالة، ورأس المال، ومشروعات ريادة الأعمال. وتتيح معرفة القيمة المحلية المضافة لأحد قطاعات الاقتصاد تسليط الضوء على عدد من الاعتبارات المتعلقة بنسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني ككل. ومن حيث المفهوم الأساسي البسيط، يشير ارتفاع القيمة المحلية المضافة إلى أن القطاع المعني يساهم بشكل أكبر من غيره في الناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن توزيع القيمة المحلية المضافة على حصص وأنصبة تساهم على شكل استحقاقات موجهة لليد العاملة ورأس المال والحكومة. ويبين ذلك معالم البنية الاقتصادية للقطاع المعني، وكيف تتوزع قيمته المتحققة على مختلف عوامل الإنتاج.

اعتماداً على أحدث الإحصاءات المتوفرة والتي تعود إلى عام ٢٠١٨، فقد شكلت نسبة مساهمة القيمة المحلية المضافة لقطاع الالبسة والمنسوجات والجلود في الاقتصاد الوطني حوالي ٤١,٧٪. كما تراوحت النسبة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ما بين ٤١٪، و٤١,٧٪ من الإنتاج القائم. ومن الممكن أن تُعقد مقارنة في هذا السياق مع أرقام بلدان أخرى من فئتي الدخل المنخفض والمتوسط لديها قطاعات ألبسة وموجهة نحو التصدير (انظر **الشكل ٤**) [١٦]. ويشير ذلك إلى أن القيمة المضافة التي يقدمها قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن هي قيمة مرتفعة نسبيا، مع الإشارة إلى أن البلدان التي تمت مقارنة أرقام الأردن معها والتي ترد أدناه تمتلك قطاعات أكبر حجما في مجال صنع الألبسة والمنسوجات والجلود كما يوضح **الشكل ٥**.

الشكل ٤: القيمة المحلية المضافة كنسبة من إجمالي الإنتاج القائم، قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود ٢٠١٨

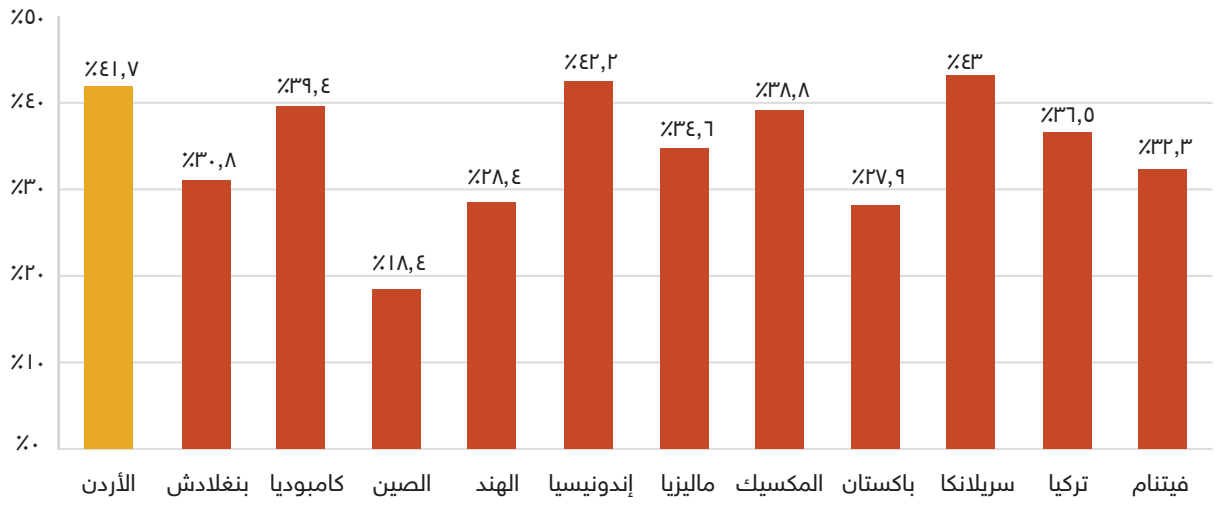

المصدر: حسابات المؤلفيْن بناء على جدول المدخلات والمخرجات الصادر عام ٢٠١٨ عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، وجداول المدخلات والمخرجات الصادرة عام ٢٠١٨ عن بنك التنمية الآسيوي، وجداول المدخلات والمخرجات الصادرة عام ٢٠١٨ عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

١٦ شملت المقارنة أرقام جميع البلدان من فئتي الدخل المنخفض والمتوسط التي تمتلك قطاعات هامة في مجال صناعة الألبسة والمنسوجات، وتتولى إعداد جداول مدخلات ومخرجات يحرص بنك التنمية الآسيوي أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على نشرها.

الشكل ٥: إجمالي الإنتاج القائم (الناتج)، قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود ٢٠١٨، بمليارات الدولارات

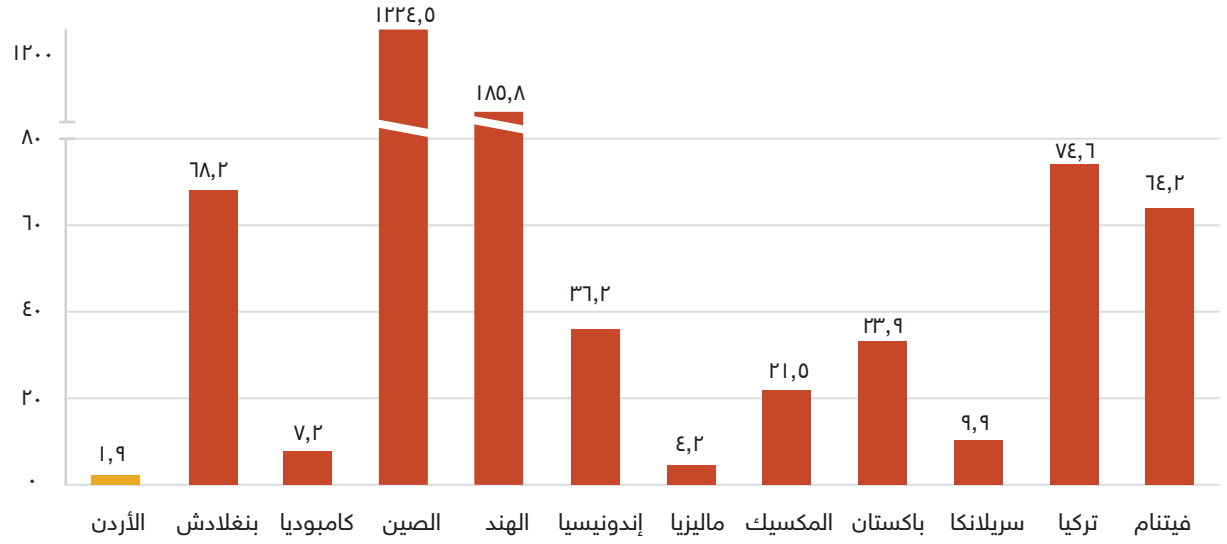

المصدر: حسابات المؤلفيْن بناء على جدول المدخلات والمخرجات الصادر عام ٢٠١٨ عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، وجداول المدخلات والمخرجات الصادرة عام ٢٠١٨ عن بنك التنمية الآسيوي، وجداول المدخلات والمخرجات الصادرة عام ٢٠١٨ عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

كما يمكن بشكل مؤقت أن تُقارن القيمة المحلية المضافة لقطاع الألبسة مع حسابات بروان وديردورف (٢٠١١)[١٧] لتقدير القيمة المحلية المضافة لقطاع الألبسة الأردني في عام ٢٠٠٦، والتي تم احتسابها بناء على جدول غير منشور بالمدخلات والمخرجات لتلك السنة من إعداد وزارة التخطيط والتعاون الدولي قبل أن تبدأ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية بنشر جداول المدخلات والمخرجات بشكل منهجي ومنتظم[١٨]. وأورد براون وديردورف أن القيمة التي أضافها القطاع للاقتصاد المحلي بلغت ٣٦,٩٪ من الإنتاج القائم في عام ٢٠٠٦. ومع أن الرقم قد يشير إلى حصول زيادة معتدلة للقيمة المضافة محليا مع الوقت، فلا بد من توخي الحذر عن عقد هذه المقارنة نظرا لأن أرقام عام ٢٠٠٦ تشير إلى قطاع الألبسة فقط، بينما تشمل جداول المدخلات والمخرجات المستخدمة لأغراض هذه الدراسة بيانات مجملة لقطاع الألبسة والمنسوجات والجلود (اتساقا مع الاتفاقيات الدولية). وعليه، فلا يمكن أن نقارن بشكل مباشر بين الرقمين المقترحين للقيمة المضافة محليا التي يشكلها هذا القطاع في هذه الحال.

وأخيرا، فمن الممكن أن نقارن القيمة المحلية المضافة التي يقدمها القطاع كنسبة من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في الأردن بشكل عام، حيث وصلت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الأردني إلى ٣٢,٦٪ في عام ٢٠١٨، وهو العام الذي تعود إليه أحدث البيانات المتوفرة في هذا السياق. كما تراوح الرقم خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ما بين ٣٢,٦٪، و٣٣,٣٪، وهو اقل بكثير من نسبة مساهمة قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود.

وعموما، تجدر الإشارة إلى ضرورة عدم المبالغة في تقدير أهمية ارتفاع رقم القيمة التي يضيفها القطاع محليا، إذ قد تلعب السلع والخدمات المستوردة دورا مساندا في تنافسية القطاع، وقد تؤدي الاستعاضة عن المدخلات الرئيسية المستوردة ببدائل محلية اقل جودة إلى تراجع إجمالي الصادرات، وانخفاض إجمالي القيمة المضافة في الصادرات ككل. ومع ذلك، فيظهر أن قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الأردني قد نجح في الجمع بين ارتفاع نسبة القيمة المحلية

١٧ د. براون، وأ. ديردورف (٢٠١١).

١٨ حتى تاريخ طباعة التقرير الحالي، تغطي سلسلة البيانات الإحصائية الأردنية لجداول المدخلات والمخرجات من إعداد دائرة الإحصاءات العامة الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨.

التي يضيفها للاقتصاد، وارتفاع معدل نمو الصادرات [١٩]، بما يشير إلى أن القطاع تمكن من تقديم مساهمة ملموسة في الناتج الإجمالي المحلي مع الحفاظ على قدرته التنافسية عالميا.

كما يمكن الجمع بين جداول المدخلات والمخرجات الأردنية، والقيمة التقديرية لإيرادات ضريبة الدخل وضريبة الشركات من أجل التوصل إلى قيمة تقديرية لإعادة توزيع حصة رأس المال، والعمالة، والحكومة من القيمة المحلية المضافة بعد خصم الضريبة. ونقدر أن العائد على رأس المال في ٢٠١٨ قد شكل ٥٤,٦٪ (أو ٤٣٣,٣ مليون دولار) من قيمة قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود المضافة محليا، بينما شكلت المدفوعات للعمالة ٤٨٪ (٣٢٣,٦ مليون دولار)، فيما بلغت مستحقات الحكومة الأردنية ٤,٦٪ (٣٦,٥ مليون دولار) على شكل ضرائب دخل، وشركات، وضرائب على الإنتاج (انظر **الجدول ١**).

وبناءً على التقديرات الواردة أعلاه، من الممكن أن نحسب ما يصفه براون وديردورف (٢٠١١) [٢٠] على أنه نسبة مساهمة القيمة المحلية المضافة في الاقتصاد الأردني. وتشير النسبة إلى القيمة المحلية المضافة عقب اقتطاع تحويلات العاملين المهاجرين، وعائدات رأس المال الأجنبي. واعتمادا على بيانات الأجور الواردة في مسح الصناعة الصادر عام ٢٠١٨ عن دائرة الإحصاءات العامة، وبيانات مسح العمالة من إعداد برنامج عمل أفضل-الأردن، نقدر أن تحويلات العاملين قد شكلت ما نسبته ٣٢,٤٪ من مدفوعات العمالة في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود. ويعادل ذلك ١٣,٢٪ من القيمة المحلية المضافة التي يساهم هذا القطاع بها في الاقتصاد الأردني. وباستخدام منهجية براون وديردورف (٢٠١١) [٢١]، فمن الممكن أيضا تقدير العائد على رأس المال الأجنبي من القيمة المحلية المضافة للقطاع بالاعتماد على التقديرات الرسمية لنسبة الاستثمار الأجنبي في القطاع (٧٦,١ في المئة). وكما يرد في الملحق رقم ١، ينبغي التعامل مع هذه الأرقام التقديرية بحذر. وعقب طرح تحويلات العاملين وعوائد رأس المال الأجنبي، تنخفض نسبة القيمة المحلية المضافة من الناتج إلى ٢٠,٩٪. كما تنبغي الإشارة إلى أن تعريف براون وديردورف لنسبة القيمة المحلية المضافة إلى الاقتصاد الوطني تفترض أنه يتم تحويل عائدات رأس المال الأجنبي إلى الخارج. ولكن واقع الحال يشير إلى أن بعضا من تلك العائدات قد جرى إعادة استثماره داخل الاقتصاد الأردني. وكما يبرهن كالابريزي وبالتشين (٢٠٢٢) [٢١]، يصبح بعض المستثمرين الأجانب في قطاع الألبسة في البلدان النامية «مندمجين محليا» ويقدموا مساهمات ملموسة في نمو القطاع وتطويره.

١٩ تظهر أحدث البيانات المتاحة من خلال قاعدة بيانات نظام التجارة المتكامل التابعة للبنك الدولي أن صادرات الأردن من المنسوجات والملابس في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ قد نمت بواقع ٩٨,٦٪، وبشكل فاق بكثير معدل نمو صادرات القطاع عالميا (والبالغ ٢٢,٣٪) في الفترة نفسها. وكانت بيانات عام ٢٠٢٠ من نفس قاعدة البيانات متاحة وقت إعداد التقرير الحالي، ولكن لم يتم استخدامها نظرا لطبيعة الآثار المختلفة من نوعها التي أثرت على هذا القطاع تحديدا إبان أزمة جائحة كوفيد-١٩.

٢٠ براون وديردورف (٢٠١١).

٢١ براون وديردورف (٢٠١١)

٢٢ كالابريزي وبالتشين (٢٠٢٢).

الجدول ١: القيمة المحلية المضافة لقطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن، ٢٠١٨

	بآلاف الدولارات	النسبة
إطار المدخلات والمخرجات	٧٩٣,٣٥٩	٤١,٧٪
ومنها، أجور وتعويضات العاملين	٣٢٣,٥٨٣	١٧,٠٪
ومنها، إجمالي فائض حساب التشغيل/ الدخل المختلط	٤٦١,٦٥١	٢٤,٢٪
ومنها، الضرائب على الإنتاج	٨,١٢٥	٠,٤٪
تعويضات العاملين، كنسبة مئوية من القيمة المحلية المضافة قطاعيا	-	*٤٠,٨٪*
إجمالي فائض حساب التشغيل/ الدخل المختلط/ كنسبة مئوية من القيمة المحلية المضافة قطاعيا	-	*٥٨,٢٪*
الضرائب على الإنتاج، كنسبة مئوية من القيمة المحلية المضافة قطاعيا	-	*٪١,٠*
معدلة بعد خصم ضريبة الدخل والشركات	٧٩٣,٣٥٩	٤١,٧٪
ومنها، نصيب العمالة	٣٢٣,٥٨٣	٪١٧,٠
ومنها، نصيب رأس المال	٤٣٣,٣١٢	٢٢,٨٪
ومنها، نصيب الحكومة	٣٦,٤٦٤	١,٩٪
نصيب العمالة، كنسبة مئوية من القيمة المحلية المضافة قطاعيا		*٪٤٠,٨*
نصيب رأس المال، كنسبة من القيمة المحلية المضافة قطاعيا	-	*٥٤,٦٪*
نصيب الحكومة، كنسبة من القيمة المحلية المضافة قطاعيا	-	*٤,٦٪*
معدلة بعد خصم ضرائب الدخل والشركات وتحويلات العاملين	٦٨٨,٥٦٣	٣٦,٢٪
ومنها، نصيب العاملين من صافي التحويلات	٢١٨,٧٨٧	١١,٥٪
ومنها نصيب رأس المال	٤٣٣,٣١٢	٢٢,٨٪
ومنها نصيب الحكومة	٣٦,٤٦٤	١,٩٪
نصيب العمالة من صافي التحويلات، كنسبة من القيمة المحلية المضافة قطاعيا		*٣١,٨٪*
نصيب رأس المال، كنسبة من القيمة المحلية المضافة قطاعيا	-	*٪٦٢,٩*
نصيب الحكومة، كنسبة من القيمة المحلية المضافة قطاعيا	-	*٪٥,٣*

٤. الروابط الاقتصادية المتبادلة (التشابكية)

يمتلك قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود روابط اقتصادية متبادلة مع قطاعات أخرى تشكل عصب الاقتصاد في الأردن. وأنفق القطاع في ٢٠١٨ ما مجموعه ٤٢٩,٥ مليون دولار على المدخلات الوسيطة المحلية مقابل إنفاق ٦٠٣,١ مليون دولار على المدخلات الوسيطة المستوردة. كما تركزت أكبر نفقات القطاع خلال هذه الفترة على المدخلات الوسيطة من قطاع العقار (٤٢,٣ مليون دولار)، ثم من قطاع النقل البري (٣٣,٩ مليون دولار)، والمكائن والآلات والمعدات والأثاث من قطاع الصناعات التحويلية (٣٣,٦ مليون دولار) . وأنفقت المؤسسات الاقتصادية أيضا ١٨٠,٨ مليون دولار على المدخلات الوسيطة على شكل مشتريات من مؤسسات أخرى داخل قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الأردني خلال عام ٢٠١٨.

وثمة مجال آخر من الروابط الاقتصادية المتبادلة يرتبط بفرص العمل غير المباشرة. وتم الاعتماد على بيانات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٨ الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، ومسوحات العمالة، وتعداد المنشآت الاقتصادية بالإضافة إلى بيانات القوى العاملة في منصة إحصاءات منظمة العمل الدولية المعنية بالأردن من أجل تقدير حجم أنشطة قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود ومساهمته في استحداث نحو ١٢٤٠٠ فرصة عمل بشكل غير مباشر في عموم قطاعات الاقتصاد الأردني ذلك العام. وبعبارة أخرى، تساهم كل سبع فرص عمل يوفرها القطاع بخلق فرصة عمل إضافية واحدة في قطاع آخر بشكل غير مباشر. ويشمل ذلك الرقم ٥٠٠٠ وظيفة في قطاع الخدمات الإدارية المساندة المكون من أنشطة من قبيل خدمات دعم الصناعات ومساندتها، وصيانة المباني، والتنظيف، وتوفير خدمات الأمن والحماية من خلال المؤسسات الخاصة، وتأجير المكائن، والآلات والمعدات تمويليا واستئجارها. كما يشمل الرقم ١٥٠٠ وظيفة في قطاع النقل والتخزين، ونحو ١٥٠٠ وظيفة أخرى في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وحوالي ١٠٠٠ وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية بخلاف قطاع الألبسة والمنسوجات (انظر **الشكل ٦**).

الشكل ٦: الأثر غير المباشر لقطاع الألبسة، والمنسوجات، والجلود: التوظيف غير المباشر، ٢٠١٨

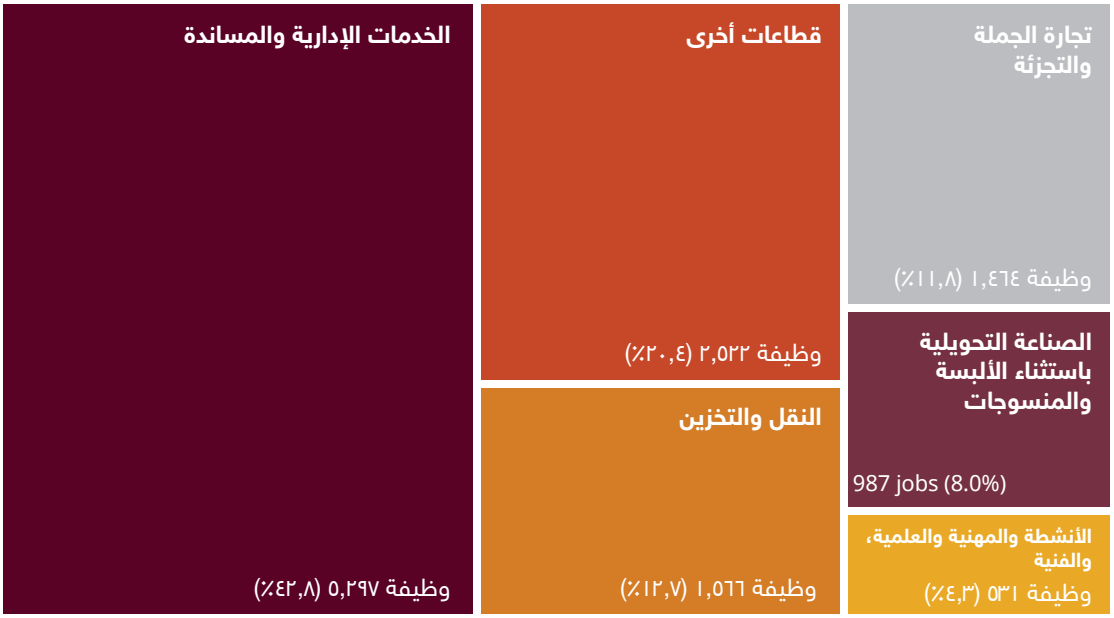

المصدر: حسابات المؤلفيْن بناء على جداول المدخلات والمخرجات الصادة عن دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٨، ومسح ٢٠١٨ للعمالة والبطالة، وتعداد المنشآت الاقتصادية، ومنصة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

٢٣ يُطلق على هذا القطاع اسم صنع منتجات أخرى وفق التصنيف الصناعي الأردني. وهو يقابل الأقسام من ٢٦ إلى ٣٣ في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح ٤). ويشير هذا القطاع تحديدا في الاقتصاد الأردني إلى تصنيع المنتجات الإلكترونية، والتركيب، وإصلاح الآلات والمعدات وتصنيعها، وصنع الأثاث.

تُعتبر محدودية البيانات المتاحة من بين التحديات التي تحول دون مقارنة ما يوفره القطاع من فرص عمل غير مباشرة مع قطاعات الألبسة، والمنسوجات، والجلود في البلدان المشابهة. ولكن تتيح قاعدة بيانات التجارة والتوظيف التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عقد مقارنات دولية على صعيد استحداث فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في القطاعات الموجهة للتصدير تحديدا. وتجدر الإشارة إلى ان اعتبارات فرص العمل المباشرة في صادرات قطاع معين تشير إلى كامل العمالة في ذلك القطاع الموظفة في إنتاج السلع والخدمات التي يصدرها القطاع بما في ذلك العمالة المرتبطة بإنتاج المدخلات الوسيطة لصادرات نفس القطاع. وعليه، فغالبا ما يكون عدد فرص العمل المباشرة المرتبطة بصادرات قطاع معين أكبر من عدد العمال الذين يتم توظيفهم مباشرة لإنتاج السلع النهائية المعدة للتصدير. وتوفر قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقديرات لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة على المستوى القطاعي في عدد من البلدان من فئتي الدخل المنخفض والمتوسط التي تمتلك قطاعات موجهة نحو التصدير، وهي: الصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وتركيا. وكما يظهر في الجدول رقم ٢، يُعتبر عدد الوظائف غير المباشرة التي يساهم فيها قطاع الألبسة، والمنسوجات، والجلود في الأردن مقابل كل وظيفة مباشرة فيه (أي نسبة عدد فرص العمل المباشرة إلى غير المباشرة في قطاع الصادرات) عددا منخفضا نسبيا. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن كثافة التوظيف في قطاع صادرات الألبسة الأردني (أي عدد فرص العمل المباشرة مقابل كل مليون دولار من حجم الصادرات) تظل كثافة متوسطة وأعلى بشكل ملموس من نظيراتها في الصين، والمكسيك، وتركيا.

الجدول ٢: التوظيف في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود، ٢٠١٨

	مجموع الوظائف قطاعيا (بالآلاف)	الوظائف المباشرة المرتبطة بالتصدير (بالآلاف)	الوظائف غير المباشرة المرتبطة بالتصدير (بالآلاف)	نسبة الوظائف غير المباشرة إلى المباشرة في قطاع التصدير	الوظائف المباشرة في قطاع التصدير لكل مليون دولار من إجمالي حجم الصادرات
الأردن	٨٩.٩	٨٣.٧	١١.٧	٠.١٤	٥٢.٣
الصين	١٧,٠٢٨.٦	٥,٥٧٢.٥	١٣,٥٤٠.٦	٢.٤٣	٢٠.١
الهند	١٢,٩٣٥.٧	٣,٣٨٩.٤	٣,٦٨٤.٧	١.٠٩	٨٢.٦
إندونيسيا	٥,٣١٩.٠	٢,٣٤٢.٣	٤٨٠.٠	٠.٢٠	١٤٥.٦
المكسيك	٧٢٥.٨	٢٧١.٧	٦٩.١	٠.٢٥	٣٤.٠
تركيا	١,٣٢٠.٤	٦١٣.٦	٢٧٥.٩	٠.٤٥	٢٣.٦

المصدر: قاعدة بيانات التشغيل، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، جداول المدخلات والمخرجات ٢٠١٨ الصادرة عن المنظمة، وتعداد المنشآت الاقتصادية، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ٢٠١٨، وحسابات المؤلفين بناءً على جداول المدخلات والمخرجات المعدة من دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٨، ومسوحات التوظيف والبطالة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العام ٢٠١٨، وتعداد المنشآت الاقتصادية ٢٠١٨، ومنصة قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

0. خلاصة واستنتاجات

من الواضح أن قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود يقوم بدور رئيسي في صادرات الاقتصاد الأردني، ولكن لم يتم التركيز بالشكل الكافي على مدى مساهمة القطاع في باقي قطاعات الاقتصاد في البلد. ويذهب التقرير الحالي إلى ما هو أبعد من تحليل الأداء على مستوى الصادرات، ويقدم نبذة شاملة عن مساهمة القطاع في الاقتصاد الأردني ككل. ويظهر التحليل أن القيمة المحلية المضافة التي يوفرها القطاع مرتفعة نسبيا سواء بالمقارنة مع قطاع الصناعات التحويلية عموما، أو قياسا إلى قطاعات الألبسة والمنسوجات الموجهة للتصدير في بلدان من فئتي الدخل المنخفض والمتوسط. كما نجح القطاع في الجمع بين ارتفاع قيمته المضافة نسبيا، ومعدل مرتفع من نمو الصادرات بما يشير إلى نجاحه في تقديم مساهمة ملموسة في إجمالي الناتج المحلي مع الحفاظ على قدرته التنافسية عالميا. وفي الوقت الذي تشكل فيه تحويلات العاملين إلى الخارج جزءا ملموسا من القيمة المحلية المضافة لهذا القطاع، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية تهدف في سياق رؤية التحديث الاقتصادي إلى زيادة نسبة العاملين في القطاع من الأردنيين، الأمر الذي يشير إلى احتمال نمو مقدار ما يتم الاحتفاظ به داخل البلد من القيمة المحلية المضافة السنة القادمة.

كما يظهر التحليل وجود روابط اقتصادية متبادلة (تشابكية) بين قطاع الألبسة الأردني وغيره من قطاعات الاقتصاد الوطني لا سيما القطاع العقاري، والنقل البري، وقطاع تصنيع الآلات والمعدات والأثاث. واتضح أن تلك الروابط الاقتصادية المتبادلة لها أثار مهمة بشكل غير مباشر على صعيد التوظيف واستحداث فرص العمل.

يستمر قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الأردني في النمو والتحديث في الوقت الحالي. ومن المتوقع في ٢٠٢٣ أن ترتفع صادرات المنسوجات والمحيكات في البلد بشكل ملموس عقب افتتاح معمل غزل ونسيج في شمال البلاد. وعلى الرغم من أن دور قطاع المنسوجات الفرعي قد ظل محدودا في الفترة الماضية، (انظر **الشكل ١، ص٣**) إلا أن نموه المتوقع مستقبلا سيحدد على الأرجح شكل عدد غير قليل من الخصائص والمواصفات الاقتصادية لقطاع الألبسة والمنسوجات عموما لا سيما كثافة اعتماده على رأس المال، واسهامه في خلق فرص العمل غير المباشرة، والمدخلات الوسيطة التي يحتاج إليها. ومع استمرار تطور القطاع في الأردن، تتنامى أهمية الاستمرار في متابعة ورصد سبل مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، لا سيما مع توافر البيانات عبر جداول المدخلات والمخرجات المتاحة في الأردن. ومن المتوقع أن تتنامى أهمية هذا المصدر الرئيسي للبيانات في وضع السياسات مع مضي دائرة الإحصاءات العامة قدما نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بنشر جداول المدخلات والمخرجات على أساس سنوي، وتوحيد عمليات إعدادها وتبسيطها بحيث تصبح متاحة في أقرب وقت. وبالإضافة إلى ما يتعلق بقطاع الألبسة والمنسوجات والجلود، هذا الموجز السياسات الحالي على مدى فائدة هذا المصدر الجديد من البيانات من أجل تعزيز عملية وضع السياسات الاقتصادية المبنية على الأدلة والإحصاءات في الأردن

المراجع

شامل عازمه "العمالة في شبكات الإنتاج العالمية: عمال المناطق الصناعية المؤهلة في مصر والأردن" (مجلة غلوبال نيتووركس) ٢٠١٤، العدد ١٤، ص. ٤٩٥-٥١٣.

برنامج عمل أفضل-الأردن، التقرير السنوي ٢٠٢٣: "مراجعة قطاع صناعة الألبسة والامتثال"، الرابط الإلكتروني:
(https://betterwork.org/portfolio/better-work-jordan-annual-report-2023-an-industry-and-compliance-review).

د. براون، وأ. ديردورف ، "صناعة الملابس والاقتصاد الأردني: حساب نصيب الاقتصاد المحلي من القيمة المضافة للقطاع"، متوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:
(https://betterwork.org/wp-content/uploads/2020/01/The-Apparel-Industry-and-the-Jordanian-Economy1.pdf).

ل. كالابريزي، ون. بالتشين. "الاستثمار الأجنبي وتحديث قطاع الألبسة في أفريقيا وآسيا" (مجلة غلوبال بوليسي)، العدد ١٣ (٢٠٢٢)، ص. ٣٤-٤٤.

ج.أ. دوريان ليما، وس. بانالوتشيي، "التحليل الاقتصادي لجداول المدخلات والمخرجات: تعاريف، وتطبيقات لمنطقة أمريكا اللاتينية". وثائق المشروع (LC/TS.٢٠٢١/١٧)، سانتياغو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (٢٠٢٢). الرابط الإلكتروني:
(https://www.cepal.org/en/publications/48096-economic-analysis-based-input-output-tables-definitions-indicators-and).

رونالد إ. ميلر، وبيتر د. بلير. "تحليل جداول المدخلات والمخرجات: أسس وامتدادات" مطبعة جامعة كيمبريدج، ٢٠٠٩.

الملحق رقم ١: البيانات والمنهجية

- شكلت جداول المدخلات والمخرجات الوطنية، ومسوحات الصناعة لعام ٢٠١٨ الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة المصدر الرئيسي لبيانات احتساب القيمة المحلية المضافة، ووصف طبيعة الروابط الاقتصادية المتبادلة بين قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود وغيره من قطاعات الاقتصاد الأردني.

- استُخدمت جداول المدخلات والمخرجات الخاصة ببنغلادش، وكمبوديا، والصين، والهند، وإندونيسيا، وماليزيا، والمكسيك، والباكستان، وسريلانكا، وتركيا، وفيتنام الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل احتساب القيمة المحلية المضافة لقطاعات الألبسة والمنسوجات والجلود في تلك البلدان.

- استُخدمت البيانات المتعلقة بمعدلات ضريبة الدخل وضريبة الشركات وفق ما وردت في التشريعات الضريبية المحلية من أجل تقدير نصيب الحكومة المستحق من القيمة المحلية المضافة التي يقدمها القطاع، وتشمل تلك التشريعات ما يلي: قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لعام ٢٠١٤، ونظام ضريبة الدخل للمناطق التنموية رقم ١٢٢ لعام ٢٠٠٩ الصادر بموجب أحكام قانون المناطق التنموية رقم ٢ لعام ٢٠٠٨، ونظام ضريبة الدخل للمناطق التنموية رقم ١٢٥ لعام ٢٠١٦ الصادر عملا بأحكام قانون الاستثمار رقم ٣٠ لعام ٢٠١٤.

- استُخدم مسح العمال الذي أجراه برنامج عمل أفضل ٢٠١٩ لتقدير قيمة تحويلات العاملين في القطاع. وهو عبارة عن مسح تمثيلي أُجري في يونيو/ حزيران ٢٠١٩، ويشمل عمال الإنتاج في قطاع الألبسة المعدة للتصدير في الأردن من خلال عينة تمثيلية بلغ عدد أفراد مجتمعها ١٧٣١ عاملا. ويوفر المسح بيانات شاملة عن عمال الإنتاج في قطاع الألبسة الموجه نحو التصدير بما في ذلك تحويلات العمال المهاجرين وطائفة متنوعة من المتغيرات الديمغرافية.

- وفيما يتعلق بحجم الاستثمار الأجنبي في قطاع الألبسة والمنسوجات الأردني في ٢٠١١، تم استخدام التقديرات الرسمية الصادرة عن هيئة تشجيع الاستثمار بهذا الخصوص من أجل تقدير عوائد رأس المال المستحقة للمستثمرين الأجانب. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تتم إعادة احتساب تلك التقديرات منذ عام ٢٠١١. ولكن أورد خبراء في القطاع أن بنية رصيد الاستثمار في القطاع لم تتغير بشكل ملموس على مدار سبع سنوات في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨، وأنه يمكن بالتالي استخدام الرقم لاشتقاق تقديرات متحفظة لحجم عوائد رأس المال المستحقة للمستثمرين الأجانب.

- تعتمد تقديرات مدى مساهمة القطاع في استحداث فرص العمل غير المباشرة على جداول المدخلات والمخرجات ٢٠١٨ من إعداد دائرة الإحصاءات العامة، والمسح الذي أجرته الدائرة عام ٢٠١٨ بشأن التوظيف والبطالة، وبيانات القوى العاملة من مسح الصناعة ٢٠١٨، وبيانات منصة إحصاءات منظمة العمل الدولية حول حجم القوى العاملة في الأردن.

- كما استخدمت قاعدة بيانات التجارة والتوظيف التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشكل مباشر للحصول على بيانات حجم التوظيف القطاعي الكلي في كل من الصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وتركيا بالإضافة إلى معرفة تقديرات الأثر القطاعي على التوظيف المباشر وغير المباشر في قطاعات التصدير في تلك البلدان.

- استُخدمت جداول المدخلات والمخرجات من إعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمعرفة البيانات القطاعية الخاصة بقطاعات التصدير في كل من الصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وتركيا.

١. تم حساب القيمة المحلية المضافة (DVA) كنسبة من الإنتاج القائم (الناتج) كما يلي:

أ. احتُسبت القيمة المحلية المضافة لقطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الأردني على أنها قيمة إجمالية مضافة كنسبة من مجموع الناتج للقطاع **C٢C** في التصنيف الصناعي الأردني وكما وردت في جداول المدخلات والمخرجات من إعداد دائرة الإحصاءات العامة.

ب. فيما يتعلق بقطاعات الصناعات التحويلية في الأردن باستثناء قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود، احتُسبت القيمة المحلية المضافة على أنها قيمة إجمالية مضافة كنسبة من مجموع الناتج للقطاعات التالية وفق التصنيف الصناعي الأردني: (**C١٩; C٢٠ ;C٢١ ;C٢٣ ;C٢B ;C٢A; C١A; C١B; C١C; C١D; C١E**)، وكما وردت في جداول المدخلات والمخرجات من إعداد دائرة الإحصاءات العامة.

ج. بالنسبة للبلدان التي استُخدمت كأساس أو معيار للمقارنة، وهي: بنغلادش، وكمبوديا، والصين، والهند، وإندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وسريلانكا، وفيتنام، فقد احتُسبت القيمة المحلية المضافة على أنها قيمة إجمالية كنسبة من مجموع ناتج القطاعين **C٠gC٤** كما ترد في جداول المدخلات والمخرجات الوطنية المنسقة الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي.

د. وبالنسبة للمقارنة مع المكسيك وتركيا، فاحتُسبت كقيمة مضافة بالأسعار الأساسية كنسبة من الناتج بالأسعار الأساسية للقطاع **D١٣T١٥** كما ترد في جداول المدخلات والمخرجات الوطنية المنسقة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

٢. تم تعديل قيم العناصر المكونة للقيمة المحلية المضافة لمراعاة أثر ضريبتي الدخل والشركات على قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن كما يلي:

$$\text{نصيب العمالة من القيمة المحلية المضافة} = \frac{DVA_c - T_i}{V_x}$$

حيث أن: (DVA_c) تمثل عنصر تعويضات العاملين [٢٤]، و(T_i) القيمة التقديرية لضريبة الدخل التي يسددها الموظفون، و (V_x) مجموع الناتج [٢٥].

$$\text{نصيب رأس المال من القيمة المحلية المضافة} = \frac{DVA_g - T_c}{V_x}$$

حيث أن: (DVA_g) تمثل عنصر إجمالي فائض حساب التشغيل/ الدخل المختلط [٢٦]، و(T_c) القيمة التقديرية للضريبة على الأرباح التي تسددها الشركات.

$$\text{نصيب الحكومة من القيمة المحلية المضافة} = \frac{DVA_t + T_i + T_c}{V_x}$$

حيث أن: (DVA_t) تمثل الضرائب على الإنتاج ضمن عناصر القيمة المحلية المضافة.

٢٤ تقابل القسم D١ في نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨.
٢٥ تقابل القسم P١ في نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨
٢٦ تقابل حاصل جمع B٢g، وB٣g في نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨.

٣. تم تقدير **حجم ضريبة الدخل التي يسددها العاملون** في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود بالاعتماد على معدلات الضريبة السائدة في حينه وفقا لقانون ضريبة الدخل الأردني رقم ٣٤ لعام ٢٠١٤ (والذي ظل مطبقا اعتبارا من ٢٠١٥/١/١ إلى ٢٠١٨/١٢/٣١)، وباستخدام بيانات الرواتب والأجور في قطاع الألبسة والنسيج. وتنص المواد من ٩-١١ من القانون المذكور على أن حد الإعفاء الضريبي للأفراد غير المتزوجين هو ١٢ ألف دينار سنويا، و٢٤ ألف دينار سنويا لمن لديه من يعيلهم. وبالإضافة إلى ذلك، يصل سقف الإعفاءات الضريبية الأخرى بدل الإنفاق على التعليم، والرعاية الصحية، والإيجار، والقروض السكنية إلى نحو ٤ آلاف دينار سنويا. وبعد تلك الإعفاءات، تُستوفى ضريبة ٧٪ على أول ١٠ آلاف دينار من الدخل (أو ٧٪ من كل دينار لأول ١٠ آلاف دينار)، ثم ترتفع الضريبة إلى ١٤٪ لكل ١٠ آلاف دينار إضافية، ومن ثم يُطبق معدل ضريبي ثابت قوامه ٢٠٪ على المبالغ التي تفوق ذلك الرقم.

ووفقا لمسح العاملين الذي أجراه برنامج عمل أفضل-الأردن عام ٢٠١٩، بلغ متوسط الراتب السنوي للعاملين في الإنتاج في قطاع الألبسة الموجه نحو التصدير ٢,٦٩٩.٤٠ دينارا أردنيا. وتُقدر فريدريك (في دراسة غير منشورة) [٢٧] أن عمال الإنتاج يشكلون ما بين ٧٠ إلى ٨٥ في المئة من مجموع عمال القطاع. ووفقا للدراسة التي أجرتها فريدريك، ثمة ٥ بالمئة آخرون يعملون كمشرفين برواتب سنوية تتراوح بين ٣ آلاف و٣٦٠٠ دينار، كما تُقدر فريدريك أن نسبة إضافية تتراوح ما بين ١٠ و٢٥٪ من العمال في القطاع يعملون في مهن كثيفة الاعتماد على المعرفة/ وظائف خدمية بمتوسط راتب سنوي يتراوح ما بين ٦ آلاف و١٢ ألف دينار أدرني.

وعلى الرغم من الأرقام الواردة في دراسة فريديرك هي أرقام تقديرية، فيمكن التحقق من صحتها من خلال مقارنتها ببيانات الرواتب والأجور المتوفرة من خلال مسح سوق العمل الأردني ٢٠١٦ كونه أحدث دراسة مسحية متاحة وقت إعداد التقرير. ولكن لا يوفر هذا المسح مع الأسف بيانات تمثيلية لعمال قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود لأن العينة المستخدمة اقتصرت على ٣٢ عاملا فقط. ومع ذلك، يوفر المسح بيانات بشأن أجور عمال قطاع الصناعة التحويلية عموما (عدد أفراد مجتمع العينة: ٥٨٩). حيث بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل في الأردن ٣٦٠٠ دينار في عام ٢٠١٦. ويرتفع الرقم عند المئين ٧٥، والمئين ٩٠ إلى ٤٨٠٠ دينار و٧٢٠٠ دينار على التوالي. والأرقام الثلاثة بعيدة كل البعد عن سقف الإعفاء الضريبي المنصوص عليه في ٢٠١٨ سواء للأفراد أو المتزوجين. وعليه، يُقدر أن حجم ضريبة الدخل التي سددها موظفو قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في الأردن في ٢٠١٨ لا يكاد يُذكر وغير ذي شأن، وتقارب قيمته الصفر عند احتساب عناصر القيمة المحلية المضافة في التقرير التحليلي.

٤. **قُدر حجم الضريبة على أرباح الشركات المسددة** في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود بناء على المعدلات الضريبية النافذة في فترة الدراسة مصحوبة بالبيانات القطاعية التالية: ١) استهلاك رأس المال الثابت (مسح الصناعة ٢٠١٨، دائرة الإحصاءات العامة) [٢٨]؛ ٢) إجمالي فائض حساب التشغيل/ الدخل المختلط (جدول المدخلات والمخرجات الوطنية ٢٠١٨) [٢٩]؛ ٣)قيمة الصادرات (جدول المدخلات والمخرجات الوطنية ٢٠١٨، دائرة الإحصاءات العامة) [٣٠]؛ ٤) الإنتاج القائم (جدول المدخلات والمخرجات الوطنية ٢٠١٨، دائرة الإحصاءات العامة) [٣١].

ووفقا لأحكام القوانين الناظمة للضريبة على المؤسسات في المناطق التنموية (المادة ٢٢ من قانون المناطق التنموية رقم ٢ لعام ٢٠٠٨، والمادة ٤ من نظام ضريبة الدخل في المناطق التنموية رقم ١٢٥ لعام ٢٠١٦)، تخضع أرباح شركات قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود الموجه نحو التصدير لمعدل ضريبة قوامه ٥٪. وبموجب أحكام المادة ١١ من قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لعام ٢٠١٤، تُستوفى الضريبة على أرباح الشركات في قطاع الألبسة المحلي بنسبة ١٤٪.

تُحسب الضريبة على أرباح الشركات في قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود وفق المعادلة التالية:

$$((DVA_g - i_{se} - CFC) \times \left(\frac{e}{V_x}\right) \times T_{ce}) + ((DVA_g - i_{se} - CFC) \times \left(1 - \frac{e}{V_x}\right) \times T_{cd})$$

٢٧ س. فريدريك (دراسة غير منشورة). صناعة الملبوسات في الأردن والسياق المؤسسي. برنامج عمل أفضل-الأردن.
٢٨ يقابله البند P٥١c في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.
٢٩ يقابله حاصل جمع البندين B٢g ، و B٣g في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.
٣٠ يقابله البند P٦١ في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.
٣١ يقابله البند P١ في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

حيث أن: (DVA_g) تمثل إجمالي فائض حساب التشغيل/ الدخل المختلط، و(i_{se}) دخل الأفراد العاملين لحسابهم، و(CFC) استهلاك رأس المال الثابت، و(e) قيمة الصادرات، و(V_X) مجموع الناتج، و (T_{ce}) معدل الضريبة على شركات القطاع الموجه نحو التصدير، و(T_{cd}) معدل الضريبة على شركات القطاع المحلي. كما يتم اعتبار دخل العاملين لحسابهم غير ذي شأن وبقيمة صفرية.

٥. يتم تقدير حجم **تحويلات** العاملين المهاجرين في القطاع بناء على البيانات القطاعية التالية: ١) مجموع تعويضات العاملين [٣٢] موزعا حسب المساهمات الاجتماعية المسددة من صاحب العمل [٣٣]، والرواتب والأجور [٣٤] (مسح الصناعة ٢٠١٨، دائرة الإحصاءات العامة)؛ ٢) نصيب المهاجرين من مجموع الوظائف (تعداد المنشآت الاقتصادية ٢٠١٨، دائرة الإحصاءات العامة)؛ ٣) تحويلات العاملين المهاجرين (رقم تقديري مبني على نتائج مسح العاملين ٢٠١٩، برنامج عمل أفضل -الأردن)؛ ٤) أجور المهاجرين قياسا بتعويضات أجور العاملين المحليين (تقديرات بناء على مسح العاملين ٢٠١٩، برنامج عمل أفضل).

أورد المستجيبون من العمال المهاجرين في مسح العمال الذي أجراه برنامج عمل أفضل-الأردن أنهم يقومون بتحويل نحو ٦٤,٢٪ من مجموع أجورهم إلى بلدانهم. وعُقدت مقارنة بين إجمالي أجور العمال المهاجرين الشهرية، وأجور نظرائهم من الأردنيين باستخدام اختبار في الطرفين (t-test). ونظرا لعدم تساوي التباين في مجموع أجور الفئتين (p < ٠,٠٠٠)، قمنا بتطبيق اختبار ويلتش في الطرفين، ولم نعثر على فروقات ذات دلالة إحصائية في مجموع الأجور الشهرية الخاص بالفئتين (t = -٠,١٢٤١٩ ,p = ٠,٩٠١٢) [٣٥].

ونظرا لأن نصيب العمالة المهاجرة من مجموع الوظائف يشكل ٥٦٪، ويتم تحويل ٦٤,٢٪ من أجورهم، فيمكن حينها التوصل عن طريق الحساب إلى أن ٦٤٪ من الرواتب والأجور التي يدفعها القطاع للعاملين فيه تُنفق داخل الأردن. كما تجدر الإشارة إلى أن المساهمات الاجتماعية التي يسددها أصحاب العمل تبقى داخل الأردن عملا بأحكام القانون الأردني.

٦. تم الحصول على بيانات **المدخلات الوسيطة** التي يستهلكها القطاع من جدول المدخلات والمخرجات الوطني ٢٠١٨ من إعداد دائرة الإحصاءات العامة.

٧. تُقدر مساهمة قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود في خلق **فرص عمل غير مباشرة** لقطاع الألبسة والمنسوجات والجلود عن طريق احتساب مضاعِف التوظيف باستخدام معكوس (نموذج) لونتييف، حيث تم الحصول على تلك البيانات من جدول المدخلات والمخرجات الوطني ٢٠١٨ من إعداد دائرة الإحصاءات العامة، مقرونا بالبيانات المجملة المتعلقة باليد العاملة لمطابقة جدول المدخلات والمخرجات من ثلاثة مصادر، هي: ١) مسح التشغيل والبطالة ٢٠١٨، من إعداد دائرة الإحصاءات العامة؛ ٢) تعداد المنشآت الاقتصادية ٢٠١٨، دائرة الإحصاءات العامة؛ ٣) قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية ILOSTAT. كما يمكن من خلال تطبيق نموذج مقارنة المدخلات والمخرجات في المعادلة التالية أن نقيس مجموع التوظيف ($\hat{f}$) بشقيه المباشر (الوظائف المستحدثة داخل القطاع نفسه i = C٢C)، وغير المباشر (الوظائف المستحدثة في قطاعات أخرى من الاقتصاد الأردني) والتي يظهر أثرها في الطلب النهائي ($\hat{y}$) للقطاع (i, j) من خلال معكوس (نموذج) لونتيف $(I-A)^{-1}$.

مجموع التوظيف = $\sum_{i,j}^{n} \hat{f}(I-A)^{-1}\hat{y}$

التوظيف غير المباشر = $\sum_{i\neq j}^{n} \hat{f}(I-A)^{-1}\hat{y}$

٨. وعلى نحو مشابه، ، يُقدر **حجم التوظيف (فرص العمل المباشرة وغير المباشرة)** كما يظهر من خلال صادرات القطاع عن طريق تطبيق نموذج مقارنة المدخلات بالمخرجات على صادرات قطاع الألبسة والمنسوجات والجلود، وليس على الطلب النهائي.

٣٢ يقابل البند D١ في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.
٣٣ يقابل البند D١٢ في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.
٣٤ يقابل البند D١١ في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨
٣٥ تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن العمال المهاجرين في قطاع الألبسة الأردني يعملون عدد ساعات أكبر بكثير من عدد ساعات عمل العمال الأردنيين في هذا القطاع.

يندرج التمويل الذي توفره وزارة العمل الأميركية تحت اتفاقية التعاون رقم IL-21187-10-75-K. مولت 57% من إجمالي تكاليف برنامج "عمل أفضل - الأردن" عام 2022 بأموال فيدرالية بقيمة 1,311,151 دولار أميركي. لا يعكس ذلك بالضرورة وجهات نظر أو سياسات وزارة العمل الأميركية، ولا تشير أسماء، منتجات، أو منظمات تجارية إلى تأييد من قبل حكومة الولايات المتحدة.

International Labour Organization

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

Creating Markets, Creating Opportunities